

البلاد تحتاج رأس المال الخارجي لتنوع مصادر دخلها واستدامة ميزان العمالة المواطنة

"النشال": حصيلة الكويت من الاستثمار الأجنبي المباشر "تضاءل" بسبب البيئة المحلية الطاردة

هناك مشروعات ضارة تزيد من انحراف التركيبة السكانية وتضيف أعباء على المالية العامة المنهكة في الأصل

1.435 مليار دينار إجمالي الإيرادات النفطية للكويت المفترض تحقيقها خلال أكتوبر الماضي

قيمتها 158.5 مليون دينار كويتي أي بما نسبته 17.9%، وصولاً إلى نحو 1.045 مليار دينار كويتي (11.5% من إجمالي الموجودات) مقارنةً بنحو 886.3 مليون دينار كويتي (10.5% من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2023، وارتفع بنحو 38.6% أي نحو 290.7 مليون دينار كويتي، مقارنةً بالفترة نفسها من عام 2023 حين بلغ نحو 754.1 مليون دينار كويتي (9.2% من إجمالي الموجودات).

بنك بوبيان يحقق 73.1 مليون دينار خلال نتائج أعماله للشهر التسعة الأولي من العام

158.5 مليون دينار كويتي وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) قد سجلت ارتفاعاً بلغت قيمته بقيمة 1.3 مليون دينار كويتي ونسبته 8.5%، لتصل إلى نحو 8.005 مليار دينار كويتي بعد أن كانت 7.376 مليار دينار كويتي في نهاية عام 2023. ولو قارنا المطلوبات مع الفترة نفسها من العام السابق، ارتفع إجمالي الإيرادات التشغيلية وبتسوية أقل من 11.4 مليون دينار كويتي مقارنة مع 10.3 مليون دينار كويتي، وارتفع صافي الربح إلى نحو 11.3 مليون دينار كويتي، وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات 88.3% مقارنةً بنحو 87.7% للفترة المماثلة من عام 2023.

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية المحسوبة على أساس سنوي، إلى أن جميع مؤشرات ربحية البنك قد سجلت ارتفاعاً مقارنةً مع الفترة نفسها من عام 2023. إذ ارتفع مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص (ROE) بمساهمي البنك (نسبة 11.2% مقارنةً بنحو 10.0% وحققت 25.5 مليون دينار كويتي، وارتفع هامش صافي الربح إلى نحو 40.0% مقارنةً بنحو 36.0% خلال الفترة المماثلة من عام 2023.

وتشير البيانات المالية للبنك إلى أن إجمالي الموجودات قد سجل ارتفاعاً بلغ قدره 662.3 مليون دينار كويتي ونسبته 7.9%، ليصل إلى نحو 9.067 مليار دينار كويتي مقابل 8.405 مليار دينار كويتي في نهاية عام 2023. في حين بلغ ارتفاع إجمالي الموجودات بنحو 866.3 مليون دينار كويتي ونسبته 10.6%، عند المقارنة بالفترة نفسها من عام 2023 حين بلغ 8.201 مليار دينار كويتي. وارتفع بند تمويلات إسلامية للعملاء بما قيمته 498.6 مليون دينار كويتي أي بما نسبته 7.9%، ووصولاً إلى نحو 6.820 مليار دينار كويتي (75.2% من إجمالي الموجودات) مقارنةً بنحو 6.321 مليار دينار كويتي (75.2% من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2023، وارتفع إجمالي الموجودات في نهاية عام 2023، وارتفع هامش صافي الربح إلى نحو 40.0% مقارنةً بنحو 36.0% خلال الفترة المماثلة من عام 2023.

وتشير البيانات المالية للبنك إلى أن إجمالي الموجودات قد سجل ارتفاعاً بلغ قدره 662.3 مليون دينار كويتي ونسبته 7.9%، ليصل إلى نحو 9.067 مليار دينار كويتي مقابل 8.405 مليار دينار كويتي في نهاية عام 2023. في حين بلغ ارتفاع إجمالي الموجودات بنحو 866.3 مليون دينار كويتي ونسبته 10.6%، عند المقارنة بالفترة نفسها من عام 2023 حين بلغ 8.201 مليار دينار كويتي. وارتفع بند تمويلات إسلامية للعملاء بما قيمته 498.6 مليون دينار كويتي أي بما نسبته 7.9%، ووصولاً إلى نحو 6.820 مليار دينار كويتي (75.2% من إجمالي الموجودات) مقارنةً بنحو 6.321 مليار دينار كويتي (75.2% من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2023، وارتفع هامش صافي الربح إلى نحو 40.0% مقارنةً بنحو 36.0% خلال الفترة المماثلة من عام 2023.

النوع	2023/09/30	2024/09/30	التغير
	(مليار دينار كويتي)	(مليار دينار كويتي)	%
مجموع الموجودات	8,200,981	9,067,262	10.6%
مجموع المتكديرات	7,191,172	8,005,101	11.3%
إجمالي حقوق الملكية الخاصة بمساهمي البنك	836,400	888,300	6.2%
مجموع الإيرادات التشغيلية	163,207	182,982	12.1%
مجموع المصروفات التشغيلية	80,506	91,875	14.1%
المخصصات	25,561	14,622	42.8%
رذ (تحويل) التمررنه	1,545	3,340	16.2%
صافي الربح	58,685	73,145	24.6%
المؤشرات			
** العائد على معدل الموجودات	1.0%	1.1%	
** العائد على معدل حقوق الملكية الخاصة بمساهمي البنك	10.0%	11.2%	
** العائد على معدل رأس المال	20.3%	23.9%	
ربحية السهم الأساسية والمطلقة الخاصة بمساهمي البنك (نسب)	13.10	16.07	22.7%
إفراط سعر السهم (نسب)	604	570	5.6%
مؤشر السعر على ربحية السهم (P/E)	34.6	26.6	
مؤشر السعر على القيمة المتوقعة (P/B)	2.9	2.7	

جدول يوضح المؤشرات المالية لبنك بوبيان المنتجة في 30 سبتمبر

وارتفع إجمالي الموجودات التشغيلية وبتسوية أقل من 11.4 مليون دينار كويتي مقارنة مع 10.3 مليون دينار كويتي، وارتفع صافي الربح إلى نحو 11.3 مليون دينار كويتي، وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات 88.3% مقارنةً بنحو 87.7% للفترة المماثلة من عام 2023.

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية المحسوبة على أساس سنوي، إلى أن جميع مؤشرات ربحية البنك قد سجلت ارتفاعاً مقارنةً مع الفترة نفسها من عام 2023. إذ ارتفع مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص (ROE) بمساهمي البنك (نسبة 11.2% مقارنةً بنحو 10.0% وحققت 25.5 مليون دينار كويتي، وارتفع هامش صافي الربح إلى نحو 40.0% مقارنةً بنحو 36.0% خلال الفترة المماثلة من عام 2023.

وتشير البيانات المالية للبنك إلى أن إجمالي الموجودات قد سجل ارتفاعاً بلغ قدره 662.3 مليون دينار كويتي ونسبته 7.9%، ليصل إلى نحو 9.067 مليار دينار كويتي مقابل 8.405 مليار دينار كويتي في نهاية عام 2023.

	2023	24/10/2024	31/10/2024
1. بنك الكويت الوطني	718.1	1.2	708.5
2. بنك الخليج	251.8	4.7	282.2
3. بنك الأمان الكويتي	196.7	(0.2)	567.6
4. بنك الأمان الكويتي	156.6	3.8	216.5
5. بنك الكويت الوطني	184.6	7.3	225.7
6. بنك برين	242.8	4.0	264.4
7. بنك الكويت الوطني	5,512.4	2.4	5,514.8
8. بنك الكويت الوطني	720.2	1.8	743.6
9. شركة الكويت للتأمين	114.8	0.9	155.2
10. شركة الإمارات المالية الدولية	921.8	9.4	1,226.2
11. شركة الإمارات المالية الدولية	500.7	5.7	509.6
12. شركة شريك كويت للخدمات	565.2	1.9	540.4
13. شركة شريك كويت للخدمات	92.8	1.2	93.2
14. قطاع الاستثمار	253.9	4.8	289.4
15. شركة الكويت للتأمين	103.6	1.3	127.4
16. مجموعة الخليج للتأمين	1,631.1	(0.7)	1,070.6
17. شركة الأمان للتأمين	252.3	2.2	301.8
18. شركة ودية للتأمين	124.5	2.1	182.9
19. قطاع التأمين	404.6	0.4	335.8
20. شركة حارات الكويت	999.2	0.9	499.2
21. شركة الحزق المتحدة	113.7	(11.6)	319.8
22. شركة الرمنية التجارية	242.6	4.3	287.5
23. شركة الخدمات التجارية	1,818.8	2.6	1,869.7
24. قطاع الخدمات	277.4	(0.2)	353.9
25. مجموعة الخدمات المالية (المصارف)	299.0	7.6	327.8
26. شركة لست كويت	202.0	2.1	289.4
27. شركة الخليج للتأمين والخدمات التجارية	523.6	5.4	629.5
28. قطاع الخدمات	255.6	5.7	309.6
29. شركة السند الكويتية الرمنية	751.4	0.0	814.1
30. شركة الكويت للتأمين	5,965.7	6.9	1,815.9
31. شركة الخدمات المالية	843.9	4.8	653.5
32. شركة خدمات التأمين	29.6	1.3	39.8
33. قطاع الخدمات	1,264.0	5.0	787.6
34. شركة حارات الكويت	81.7	8.3	90.8
35. شركة الخدمات المالية (المصارف)	434.6	0.4	436.8
36. شركة لست كويت	699.0	0.0	820.5
37. شركة الخليج للتأمين والخدمات التجارية	181.3	0.0	177.3
38. مؤشرات التقييم	601.7	2.2	599.2

جدول مؤشر النشال 29 شركة مدرجة في البورصة

سيولة البورصة المطلقة ترتفع خلال أكتوبر إلى 1.716 مليار دينار

من جانب، وتضيف أعباء على المالية العامة المنهكة في الأصل من جانب آخر، ما تحتاجه الكويت هو رأس المال لأن لديها كفاية منه، وأهم ما تحتاجه هو سلامة استثماره بما يسهم في تنوع مصادر دخلها واستدامة ميزان العمالة المواطنة لديها، وذلك ما لم يحدث حتى الآن.

بالتناء شهر أكتوبر 2024 انتهى الشهر السابع من السنة المالية الحالية 2024/2025، وبلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي لشهر أكتوبر نحو 75.1 دولار أمريكي، وهو أعلى بنحو 5.1 دولار أمريكي للبرميل أي بما نسبته نحو 7.3% عن السعر الافتراضي المقدر في الموازنة الحالية والبالغ 70 دولار أمريكي للبرميل. وكانت السنة المالية الفائتة 2023/2024 التي انتهت بنهاية شهر مارس الفائت قد حققت برميل النفط الكويتي معدل سعر بلغ نحو 84.4 دولار أمريكي، ومعدل سعر البرميل لشهر أكتوبر 2024 أدنى بنحو 11.0% من معدل سعر البرميل للسنة المالية الفائتة، وأدنى بنحو 14.7 دولار أمريكي للبرميل مع سعر التعادل الجديد للموازنة الحالية البالغ 89.8 دولار أمريكي وفقاً لتقديرات وزارة المالية، وبعد إيقاف استقطاع الـ 10% من جملة الإيرادات لصالح احتياطي الأجيال القادمة.

ويفترض أن تكون الكويت قد حققت إيرادات نفطية في شهر أكتوبر بما قيمته نحو 1.435 مليار دينار كويتي، وإذا افترضنا استمرار مستوي الإنتاج والأسعار على حالهما -وهو افتراض قد لا يتحقق- فمن المتوقع أن تبلغ جملة الإيرادات النفطية بعد خصم تكاليف الإنتاج لجمال السنة المالية الحالية بنحو 18.893 مليار دينار كويتي، وهي قيمة أعلى بنحو 2.659 مليار دينار كويتي عن تلك المقدرة في الموازنة للسنة المالية الحالية والبالغة نحو 16.234 مليار دينار كويتي. ومع إضافة نحو 2.428 مليار دينار كويتي إيرادات غير نفطية، ستبلغ جملة إيرادات الموازنة للسنة المالية الحالية بنحو 21.321 مليار دينار كويتي.

وبمقارنة هذا الرقم باعتمادات المصروفات البالغة نحو 24.555 مليار دينار كويتي، فمن المحتمل أن تسجل الموازنة العامة للسنة المالية الحالية المستوردة، وتلك التي تقات على الوقود والطاقة والبنى التحتية المدعومة، تلك المشروعات تزيد من انحراف التركيبة السكانية

أوضح تقرير "النشال" الاقتصادي الأسبوعي أن هيئة تشجيع الاستثمار المباشر أصدرت الأسبوع الماضي تقريرها السنوي حول تدفقات الشق الأجنبي من ذلك الاستثمار، خلاصة التقرير هي أن الكويت استقطبت استثمارات مباشرة داخلية في السنة المالية 2023/2024 بحدود 206.9 مليون دينار كويتي، وأن الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتراكمة منذ تاريخ الأول من يناير 2015 بلغت نحو 1.749 مليار دينار كويتي، أو نحو 5.8 مليار دولار أمريكي. في قراءة أخرى، بلغ معدل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في تسع سنوات وربع السنة نحو 189.1 مليون دينار كويتي، أو نحو 614.8 مليون دولار أمريكي، وهو خامس أدنى معدل لدول مجلس التعاون الخليجي الست.

فلاستثمار التراكم على مدى 9 سنوات، أو الفترة 2015 - 2023، وفقاً لأرقام مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD، قد بلغ للإمارات نحو 150.7 مليار دولار أمريكي بمعدل سنوي 16.8 مليار دولار أمريكي، وللمسعودية 97.3 مليار دولار أمريكي بمعدل سنوي 10.8 مليار دولار أمريكي، ولعمان 31.5 مليار دولار أمريكي بمعدل سنوي 3.5 مليار دولار أمريكي، وللمبحرين 17.3 مليار دولار أمريكي بمعدل سنوي 1.9 مليار دولار أمريكي، والكويت 1.9 مليار دولار أمريكي بمعدل سنوي 0.2 مليار دولار أمريكي.

ولا بأس من تكرر ما سبق وذكرناه بأن ضالة حصيلة الكويت من الاستثمار الأجنبي المباشر ليست خطيبة هيئة تشجيع الاستثمار المباشر، وإن كانت غير محصنة عن النقد في موضوعات أخرى، وإنما نقد لبيئة الاستثمار العامة الطارئة للاستثمار المباشر بشيخة المحلي والأجنبي، ونعتقد أن جهد الهيئة ومثيلاتها وأجهزة التخطيط العامة يجب أن ينصب على إصلاح جذري لتلك البيئة لجعلها جاذبة لتلك الاستثمارات من دون جهد كبير، حتى لو توقف تدفق تلك الاستثمارات لسنة أو سنتين، فالمعدلات المذكورة من تلك التدفقات لا تستحق الجهد المبذول من أجلها. والاستثمارات التي تستحق الجهد هي تلك التي تبلغ المليارات سنوياً، والمرتبطة بخلق فرص عمل مواطنة، والتقرير الحالي يخلو من أي أرقام لها، وتلك التي تجلب تقنيات ومناهج إدارة حديثة، وتلك التي تنتج سلع وخدمات متفوقة للحلول مكان الواردات أو القابلة للتصدير وينوعيات وكلفة منافسة، وتلك التي تحقق أرباحاً تصبح لاحقاً وعاءاً للضرائب ليرد المالية العامة، والواقع أن بعض الاستثمارات الأجنبية المباشرة ضارة، والمقصود هنا تلك الاستثمارات التي تعتمد كثافة العمالة الرخيصة المستوردة، وتلك التي تقات على الوقود والطاقة والبنى التحتية المدعومة، تلك المشروعات تزيد من انحراف التركيبة السكانية